قضايا سياسية

اسم المقال: تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد
اسم الكاتب: أ.م.د. نسرين رياض شنشول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1575
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية



قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	1_ 15
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	16_30
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	31_49
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	50_66
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	67_ 96
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	97_117
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	118 _149
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	150_172
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	173_ 196
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	197_213
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	214_ 226
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	227_257

13	**الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات** **أ.م.د مصطفى فاروق مجيد**	**283 _ 258**
14	**العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً** **م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي**	**310 _ 284**
15	**تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد** **أ.م.د نسرين رياض شنشول**	**337 _ 311**
16	**قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين** **م.د هديل حربي ذاري**	**367_338**
17	**ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة** **م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير**	**392 _ 368**
18	**ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي** **أ.م.د. وفاء ياسين نجم**	**418_393**
19	**الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة)** **م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي**	**484 _ 419**

تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد[▽]

Common European Economic Policy Challenges Under the New International Order

أ.م.د نسرين رياض شنشول*

Dr.nisren R.Shanshool

الملخص

جاء البحث ليتناول موضوع السياسات الاوربية المشتركة التي استطاعت ان تلقى نجاحا على الصعيد الاقتصادي والمالي، واستطاعت بناء قوة اقتصادية مهمة ، الا ان نجاحها لا يعني ان تكون تلك السياسات قادرة على مواجهة مختلف التحديات الداخلية او الخارجية، واخرى تتعلق مثلا بتوسع دول الاتحاد الاوربي ، الامر الذي قد يزيد من تلك التحديات لاختلاف سياسة الاعضاء الجدد عن السياسات المشتركة الاخرى المتفق عليها ، وقد اثبت السياسات الاوربية المشتركة المتبعة من قبل الاتحاد الاوربي انها ذات اثار اقتصادية ايجابية ونافعة ، ولها وزن كبير على الصعيد الدولي لايستهان به، على الرغم من المحددات والعقبات التي لاقتها في بادئ الامر ، لذلك فأن الدول الاعضاء في الاتحاد ، تسعى الى تقوية الروابط بين الاعضاء لتحقيق اندماج اقتصادي وحتى سياسي وامني ومن ثم توحيد هذه المجالات بسياسات مشتركة يشترك فيها الجميع . وتكمن اهمية البحث في دراسة تطور المسار الاقتصادي للاتحاد الاوربي الذي اصبح يمتلك مركزا مهما من التعاملات الدولية، وخاصة الاقتصادية منها، مما يساعدنا على فهم كيف استطاع الاتحاد الاوربي تنمية قدراته الاقتصادية وتجاوز العجز الذي حصل في الميزانية الاوربية ، مما سبب الكثير من الارباك في القضايا المالية الاوربية . تضمن البحث مبحثين، الاول التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه السياسات الاوربية المشتركة ، الثاني تناول واقع السياسات الاقتصادية الاوربية وتحدياتها . فضلا عن خاتمة تضمنت ملخصا لاهم ما توصل له البحث.

الكلمات المفتاحية : الاتحاد الاوروبي ، السياسات المشتركة ، الاقتصادية ، التحديات ، النظام الدولي.

[▽] **تاريخ التقديم : 2023/1/19 تاريخ القبول: 2023/2/27 تاريخ النشر: 2023/3/31**

* **كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين dr.nisren@nahrainuniv.edu.iq**

Abstract

The research addresses the issue of the common European policies that were able to achieve success on the economic and financial levels, and were able to build an important economic power. Yet their success does not mean that these policies are capable of facing various internal or external challenges, and others related to the expansion of the European Union countries, which may increase those challenges because the policies of the new members might differ from the policies of the existing members which have been agreed upon.

The common European policies adopted by the European Union have proven that they have positive and beneficial economic effects and have great weight at the international level that could not be underestimated, despite the limitations and obstacles they encountered in the beginning. Therefore, the member states of the European Union seek to strengthen the ties between members to achieve economic and even political and security integration, and then unify these areas within common policies in which each member will participate.

The importance of the research lies in studying the development of the economic path of the European Union, which has become an important center of international transactions, especially economic ones, which helps us to understand how the European Union was able to develop its economic capabilities and overcome the deficit that occurred in the European budget, which caused a lot of confusion in European financial issues. The research covers two parts , the first being the internal and external challenges facing the common European policies , and the second one examines the reality of European economic policies and their challenges. Further, this paper includes a summary of the most important findings of the research.

Keywords : European Union , Common policies , economic challenges , international system

المقدمة :

الاتحاد الأوروبي هو ثمرة انطلقت أكثر من نصف قرن من الزمن، بإنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب "حيث كانت هاتان الصناعتين شريان الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت. حيث يعد الاتحاد الأوروبي من إحدى المؤسسات السياسية والاقتصادية الأكثر تواجداً في الساحة الدولية ، حيث تسعى الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي في ظل العديد من التحديًّات الجسيمة التي كان من أبرزها مواجهة الأزمات الاقتصادية المالية ، تحديات تتعلق بالسياسات الخارجية والقدرة على جعلها تحقق تطلعات الاتحاد بشكل عام ، علاوة على تحديات الهجرة والارهاب ، وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على مستقبل القارة الاوربية , لذلك الاتحاد الاوربي سيترتب على ذلك ضعف قدرته في التعبير عن سياسات واحدة اوروبية مشتركة على كافة الاصعدة مستقبلا .

ان بروز قوة الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي هي التي حققت لهذا الكيان مكانة على المستويات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، إذ كانت قوة الاتحاد في جوانبه الاقتصادية تفوق كل ما يمتلكه في الجوانب الأخرى ، يمتلك رصيداً تاريخياً في التنظيم المؤسسي والعمل الاقتصادي الجماعي، وبرزت قوته الاقتصادية في تدعيم دوره على المستوى العالمي في مجال الأنشطة الإنتاجية والمبادلات التجارية الخارجية بما يعزز موقعه في المنافسة الاقتصادية العالمية .

وسعى الاتحاد الى تأكيد وجوده على الصعيد العالمي اقتصاديا خاصة في ظل الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية والاقليمية ، والعالمية وكذلك في ظل تسييس العلاقات الدولية بدرجة كبيرة ، واخذت تبحث من خلال ادواتها الاقتصادية عن سياسات مشتركة خارجية واقتصادية لتدعيم ارتباطاتها وتوسيع نفوذها وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تهدف من خلالها الى تفعيل مركزها الدولي الصاعد ، وسعى الاتحاد الى تحقيق التنمية التي تعد الاساس لقيامه ، سواء كان توجه في اطار اقليمي او عالمي ، كما سعى الاتحاد الذي سعى من خلال سياساته المختلفة ، الى تحقيق التنمية والاستقرار للدول الاعضاء بحيث عرفت السياسات الاوربية المشتركة كواحدة من اهم التجارب الناجحة في بناء التكتلات الاقليمية ، وواحدة من السياسات التي تدخل ضمن الاعتماد المتبادل بالدرجة الاساس وذلك في اطار تعميق الوحدة الاوربية . وعليه يمتلك الاتحاد الاوربي من القدرات ما يؤهله ليمارس دورا رياديا في النظام الدولي .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث في كونه يركز على مجال مهم وهو السياسات المشتركة لدول الاتحاد الاوروبي في ظل تزايد الحاجة لمعرفة اهم السياسات الاقتصادية المشتركة التي يتبناها الاتحاد وطريقة عملها، فضلا عن دور هذه السياسات في معالجة وحل المشكلات والازمات الاقتصادية بشكل خاص والمشاكل السياسية والامنية والاجتماعية بشكل عام وذلك بصورة جماعية ومشتركة . مما يساعدنا على فهم ما لهذه السياسات التشاركية من دور كبير في تقريب وجهات النظر وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة من خلال تعميم المكاسب والامتيازات على الدول كافة ، وبالتالي سنتعرف على التحديات والازمات الاقتصادية كالتي حدثت في عام ٢٠٠٨ التي سببت اضرارا كثيرة في الاقتصادات الاوربية ، فأنه لم يمنع الاتحاد الاوروبي من النهوض مجددا ومعالجة الضرر والعجز الذي حصل ، فجاء توحيد العملة الاوروبية الذي جعل من اليورو في المرتبة الثانية بعد الدولار مما ادى الى ازدياد القوة الاوروبية ، فتوحيد العملة الاوروبية كان له تأثير على قوة اوربا من الداخل والخارج.

مشكلة البحث : تطرح اشكالية البحث تساؤل مركزي وهو على النحو الاتي : هل استطاعت السياسات الاقتصادية الاوروبية المشتركة ان تحقق نجاحا وان تبني قوة اقتصادية مهمة ؟ وانطلقت التساؤلات الفرعية التالية :

1. هناك عدة تحديات واجهت السياسات الاقتصادية الاوروبية المشتركة في ظل تغييرات واحداث وازمات النظام الدولي الجديد ؟
2. هل هي تحديات داخلية تواجه الاتحاد الاوربي ام تحديات خارجية ؟
3. هل استطاعت هذه السياسات المشتركة ان تواجه هذه التحديات وتجاوز الازمات الاقتصادية بصورة جماعية ، وتكون في مستوى الطموح في ظل تحديات اقتصادية وسياسية وصحية اخرى واجهتها الدول الاوربية ومؤسساتها ؟
4. هل سيتم اعادة النظر في حقيقة التكامل الاقتصادي الاوروبي ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن : ان نجاح السياسات الاقتصادية الاوروبية المشتركة التي تتبناها دول الاتحاد الاوروبي يعتمد على التحديات والازمات الاقتصادية التي تواجهها ، فضلا عن الاصلاحات المتخذة ولكل فترة زمنية .

أهداف البحث : يهدف البحث الى الكشف عن اهمية السياسات الاقتصادية الاوروبية المشتركة التي تتبناها دول الاتحاد الاوروبي في ظل مواجهة عدة تحديات داخلية تتعلق ببنية الاتحاد واعضاءه وخارجية تتعلق ببيئة النظام الدولي الجديد في التطورات والتغييرات المختلفة ، لذلك يهدف البحث الى تحقيق عدة اهداف ، اهمها :

- دراسة نشأة وتطور السياسات الاوروبية المشتركة في القطاعات الاقتصادية و المالية ، ومدى قدرة الاتحاد الاوروبي منذ تكوينه في تحقيق اشواطا في الاندماج الاقتصادي وكيف اصبحت العلاقات الاقتصادية الركن الاساس في تكوين وتأسيس فكرة الاتحاد الاوروبي .
- ملاحظة مراحل التكامل الاقتصادي ،الاجتماعي ، السياسي ، الامني التي مر بها الاتحاد كتجربة وحدة اقتصادية مشتركة وتحقيق اعلى شكل للتكامل الدولي وتوحيد السياسات النقدية والمالية عبر سياسة توحيد العملة.
- لقد فرض النظام الدولي الجديد عدة تحديات داخلية وخارجية على السياسات الاوروبية المشتركة ، من حيث تحديات تنظيمية ومؤسسية ومن ثم ازمات مالية ومصرفية وارهاب وهجرة غير شرعية وحملت هذه التحديات عدة ابعاد اخرى انعكست على مستوى السياسات الاقتصادية الاوروبية في مواجهتها وعلاجها للازمات والمشاكل التي تعاني منها دول الاتحاد الاوروبي ، لذا اصبح من الاجدى لدول الاتحاد الاوروبي على اختلافها مواجهته هذه التحديات ومعالجة ازماتها باللجوء الى سياسات اقتصادية مدروسة ومتوافقة بين جميع اعضائها من دون التأثير على التكامل الاقتصادي او تخبط سياساتها النقدية والمالية في كل المجالات الاقتصادية ، وهو مايستلزم البحث فيه.

أولاً_ السياسات الاوروبية المشتركة في القطاعات الاقتصادية والمالية : النشأة والتطور

يحتل الاتحاد الاوروبي على الصعيد الاقتصادي مكانة متقدمة بين الاقتصاديات العالمية، اذ تجاوز الناتج المحلي له في عام ٢٠٢٠ ما قيمته (٧٥.١٩) تريليون دولار وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد

الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ ناتجها المحلي(٥.٢٠) تريليون دولار متبوعاً بالصين في المرتبة الثالثة بـ(٦.١٣) تريليون دولار . ويعد الاتحاد الأوروبي منتجًا مهمًا للكروم والنحاس والرصاص والفضة والزنك كما في النمسا وفنلندا واليونان وايرلندا وبولندا والبرتغال والسويد، وجغرافياً هو شبه جزيرة تحدها المياه من ثلاث جهات بمساحة تزيد عن 4 ملايين كيلومتر مربع ويجاور أهم الأقاليم العالمية مما يعطيه مزايا إضافية في النقل والتجارة. [1]()

ان ستة دول من أصل عشر دول تتقدم التجارة العالمية هي من دول الاتحاد الاوروبي، كذلك فهو ممثل بثلاث دول من أصل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى وهي ألمانيا وفرنسا وإيطالي ، وعلى مستوى التجارة العالمية فهو واحد من اقطاب التجارة العالمية بصادرات بلغت(٢.١٥)٪ من حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٩ ، ومثلت وارداته(١.١٥)٪ للعام ذاته، وهو بذلك يحتل المراتب الأولى الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين .[2]()

1_ نشاة السياسات الاقتصادية والمالية في دول الاتحاد الاوروبي : تعرف السياسات الاقتصادية المشتركة بأنها (السياسات التي تنازلت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما لعام ١٩٥٧ عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة الاوروبية) التي تقوم بتطوير سياسة اقتصادية مشتركة وتصبح ملزمة لتلك الدول . وقد مثل التطور الاقتصادي للاتحاد الاوروبي الانجاز الاكبر للمشروع برمته ، أذ قطعت عملية الاندماج الاقتصادي شوطا في تحقيق الكثير من طموحات الساسة الاوروبيين وحتى الشعوب الاوروبية ، أن الاتحاد هو الاقتصاد والكتلة التجارية الاكبر في العالم ، ويستأثر بنحو (٣٠٪) من الانتاج العالمي و (١٥٪) من تجارة السلع ومن مجمل التجارة العالمية ، الا ان هذه التجربة منذ البداية كانت

---

[1]() وليد جرجيس اسعيد ، مكانة الاتحاد الاوروبي العالمية (الفرص والتحديات) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، ٢٠٢٠، ص ص ٩٣-٩٥.

[2]The EU's position in word trade in figures (infographic) . Website European parliament 2019 , in : .https://www europarl .-in-trade-world-in -position-economy/s/ headlines/ news/en/ eu. europa infographic-figures.

موضوعا لنقاشات عدة ، اذ كانت كل خطوة الى الامام تواجه بتحذيرات وملاحظات قد تكون الان اسباب رئيسة للازمات التي يعيشها الاتحاد .[1]

فكانت (اتفاقية باريس) التي أنشئت (منظمة الفحم والصلب الاوروبية) . و ضمت ستة دول اوروبية هي ، الى جانب فرنسا ، المانيا ، ايطاليا بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، شبكة امان لفرنسا وغيرها من الدول ، من خلال انشاء منظمة عابرة لصلاحيات الدولة الوطنية لتنظيم استخدام هذا القطاع ، لكن الحاجة الاقتصادية للدول الاوروبية ما بعد الدمار الذي لحق ببناها التحتية باقتصاداتها دفعت بها للذهاب بصورة اعمق في مجال التعاون الاقتصادي .[2] وكانت المناقشات الطويلة والعميقة التي دارت خلال عقد الاربعينيات قد عززت الشعور بميل بريطانيا لمؤسسات لاتتجاوز الدولة ، وتكتفي بتنسيق المواقف بين الدول المشاركة وبقي هذا الاتجاه مسيطر على علاقاتها باوروبا وبمشروعها الموحد .[3]

وهناك عامل ساهم في اطلاق المشروع الاوروبي وهو الخوف من التمدد الشيوعي الى اوروبا ، وقد ساهم الوضع الاقتصادي المنهار في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية في تكوين ارضية خصبة لامساك القوى الشيوعية ومن خلفها موسكو بمقاليد السلطة في العديد من الدول الاوروبية .[4]مادفع دول الغرب الاوروبي الى الاتفاق على توزيع المساعدات المقدمة اليها بشكل اساس من الولايات المتحدة ، ضمن خطة اعادة

([1]) جون بيندر وسايمون اشرود ، ترجمة خالد غريب علي ، الاتحاد الاوروبي ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ص ١١-١٢.

([2]) كفية قيسموري ، علوي شمس نريمان ، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الاوروبي ومعوقاته بالاتحاد الافريقي ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد ٧ ، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٦.

([3]) طويل حدة ، دور الاتحاد الاوروبي في معالجة الازمات الاقتصادية الاوروبية (ازمة اليونان انموذجا)، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيظر ، ٢٠١٨ ، ص ٧٦.

([4]) فرح صابر ، القوة الاقتصادية واثرها في العلاقات الدولية الاتحاد الاوروبي أنموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ص ٢١-٢٢.

الاعمار الاوروبية ، وتكوين جهاز دائم للتنسيق الاقتصادي فيما بينها ، باسم منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي التي صارت لاحقا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) .[1]

2_ تطور مراحل التكامل الاقتصادي للاتحاد الاوربي . يعد المفكرين الاقتصاديين ، أن التكامل الاقتصادي بناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة ، بحيث تزول فيه العوائق والقيود كافة "المفتعلة "في أثناء عملية التنفيذ، وبحيث يمكن الحصول على المؤسسات الخاصة بالتنسيق والتوحيد. أي يفترض التعريف وجود عنصرين للتكامل احدهما (ايجابي والاخر سلبي) . يمكن تلخيص أهم المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الدولي بالشكل الاتي ،(التماثل الاجتماعي ، التشارك في القيم ، المنافع المتبادلة ، العلاقات التاريخية الودية ، المؤثرات الخارجية) .[2]

إن تعزيز الاقليمية لايحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي. بناء على ذلك لا تخرج الصور الرئيسة التي تتمثل عليها عمليات التكامل الدولي وهذه الصور هي (التكامل الاقتصادي ، التكامل الاجتماعي ، التكامل السياسي ،التكامل الامني). [3] اذ بدأت هذه تجربة الاتحاد الاوروبي كاتفاق تجاري ، منذ عام 1985 وقعت ثلاثة دول للبنولكس (وهي هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) بالاضافة الى (فرنسا وألمانيا) على معاهدة (شنجن)(Schengen) ، تسمح هذه المعاهدة بتنقّل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة دخول الى احدى دول هذا الفضاء الأوروبي، سميت بذلك نسبة الى المثلث الحدودي الذي يجمع بين لوكسمبورغ وألمانيا وفرنسا) والتحقت فيما بعد غالبية دول المجموعة الاعضاء .[4]

([1]) محمد دحام كردي ، مستقبل الاتحاد الاوروبي دراسة في التاثير السياسي الدولي ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ٧٦-٧٧.

([2]) حسن نافعة ، البناء المؤسسي للاتحاد الاوربي ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (١٥٧)، ٢٠١٤، ص ص ٨٥- ٨٦ .

([3]) عباس فاضل عباس ، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوروبي ٢٠٠١ - ٢٠١٥ ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٩ ، ص ص ٥٥-٥٦.

([4]) عبد اللطيف شهاب زكري ، اليات ومضامين التوسع الخامس للاتحاد الاوروبي تراكم معرفي ودروس مستفادة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، بغداد ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٦، ص ٥٩.

وقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في ٢٦ آذار ١٩٩٥، وتبع ذلك التوقيع على الوثيقة الأوروبية الموحدة التي بدأ العمل بموجبها مطلع العام ١٩٨٦، والتي تضمنت تعديلات جوهرية في نظام عمل المجموعة وبنيتها التأسيسية والمزيد من التعاون في مجال رفع الحدود الجمركية، كما تضمنت إقرار سياسات نقدية اكثر تكاملاً واصلاحات في مجال المساعدات المالية .[1] من أهم مبادىء الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الاوروبية . لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا ، إن سياسة الإتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي ، يكمن في أربعة مراحل من تحرير التجارة بين الدول بالشكل التالي ، (التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي ، السوق الداخلية المشتركة ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي).[2]

كما من أبرز التحديات التي تزامنت مع الانطلاقة الفعلية للاتحاد الأوروبي بمسماه الجديد هي مسألة توحيد السياسة النقدية وإصدار عملة أوروبية موحدة ، ذلك ان تحقيق التكامل النقدي يتطلب توحيد عملات دول الاتحاد بعملة واحدة ، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي موحد، ووجود سلطة نقدية واحدة تتولى تحديد السياسة النقدية . [3] وقد تم انشاء البنك المركزي الاوروبي والتصديق على التشريعات الخاصة بالدخول اليه. وفي يناير ٢٠٠٢ اصبح اليورو العملة الوحيدة المعمول بها ولها صفة قانونية . ومن ضمن شروط كوبنهاغن للانضمام الى عضوية الاتحاد الاوروبي هي الشروط الاقتصادية التي تتعلق بوجود نظام اقتصادي فعال وقوي له القدرة على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد . [4] فتوحيد العملة الاوروبية كان له تأثير على قوة اوروبا من الداخل والخارج ، من فوائده الداخلية ان العملة الاوروبية اسهمت في تعزيز التعاون الاقتصادي عن طريق محاربة التضخم وضبط العجز في الموازنة العامة والتحكم في اسعار الفائدة . فعلى سبيل المثال في وقت الازمات المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ ، وفر اليورو مجالا واسعا للعمل

([1]) Baun , Michael , Awider Europe :the process and politely of European union Enlargement , lanham ,2000, p.35.

([2]) جعفر الجزار ، ماستريخت والصراع الاوروبي الاميركي الخفي ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٣، ص ٢٨.

([3]) بشارة خضر ، عملية الاندماج الاوروبي النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية ، ابو ظبي ، مرمز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ط ٢، ٢٠١٤، ص ص ١٥-١٦.

([4]) عبد القادر السيد متولي ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن ، ٢٠١١، ص ٩٦.

السريع من خلال البنك المركزي الاوروبي . ومن الناحية الخارجية فأن توفر العملة الموحدة احدث استقرار في العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية ، كذلك فان قوة العملة جعلت من الاتحاد الاوروبي قوة اقتصادية فاعلة في المجتمع الدولي .[1] كما وضعت معايير عدة للانضمام الى منطقة اليورو منها معيار التضخم ومعيار عجز الموازنة ومعيار الدين الحكومي المستحق ومعيار سعر الصرف ومعيار اسعار الفائدة . كما في الجدول(١) الذي يبين الدول الاعضاء في منطقة اليورو وسنة الانضمام .[2]

الجدول (١) الدول الاعضاء في منطقة اليورو وسنة الانضمام

ت	الدولة	سنة الانضمام
١	فرنسا –ايطاليا –المانيا –اسبانيا –البرتغال –ايرلندا –فنلندا – هولندا –بلجيكا –لوكسمبورغ –النمسا.	١٩٩١
٢	اليونان	٢٠٠١
٣	سلوفينيا	٢٠٠٧
٤	قبرص –مالطا	٢٠٠٨
٥	سلوفاكيا	٢٠٠٩
٦	استونيا	٢٠١١
٧	لاتيفيا	٢٠١٤
٨	ليتوانيا	٢٠١٥

(1) عبد الكامل بالحبيب ، السياسات التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة (الاتحاد الاوروبي ١٩٩٣–٢٠١٣) ، ٢٠١٩ ، ص ١٥٤.

(2) سمير صارم ، اليورو ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ١٩٩٩، ص ص١٠٠– ١٠١.

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على / كفية قسموري وعلوي شمس نريمان ، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الاوروبي ومعوقاته بالاتحاد الافريقي ،مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٩ ، ص ١٠.

3_ تنسيق السياسات الاقتصادية والعلاقات التجارية بين دول الاتحاد الاوربي . تجلت القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من خلال مساهمته في مساعدة الدول الأعضاء على تجاوز أزماتها، فلا تنكر الجهود التي بذلها من أجل انتشال اليونان من أزمتها والتي كانت على حافة الإفلاس ، هذا فضلاً عن مساندة إيرلندا وإسبانيا في تجاوز التداعيات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ ، يضاف الى ذلك الجهود الألمانية الرامية الى تقنين مؤسسات أوروبية تكون قادرة على موجهة أزمات مماثلة في المستقبل [1]. فقد أوصت المستشارة الألمانية(إنجيلا ميركل) بإنشاء صندوق نقد أوروبي على غرار صندوق النقد الدولي من حيث النظام والهيكل، فإذا تعرضت منطقة اليورو للخطر فيتعين على هذا الصندوق أن يكون قادراً على الإقراض، كما دعت الى وضع ميزانية خاصة للاستثمار بهدف تقريب الوضع الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتأسيس منظمة عمل أوروبية للشباب تساعدهم على برامج التبادل في مجال التدريب المهني وتنمية المؤهلات المهنية المشتركة .[2]

إن وجود سياسة تجارية موحدة ودور فاعل للاتحاد الأوروبي في المعاهدات التجارية العالمية يمنح دوله قوة أكبر في المفاوضات الثنائية وفي المنظمات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، ويعطي ذلك الاتحاد فرصة أكبر لفرض سياساته وقيمه الإنسانية وفرض بنودها في الاتفاقيات التجارية .[3] وفي عام ٢٠١٧ اقترح البرلمان الأوروبي قواعد تجارية تلزم موردي النسيج والملابس باحترام حقوق العمالة ، ودعا الى إعطاء أفضلية للبلدان التي تطبق معايير العمل المنصوص عليها في أوروبا وحظر استيراد المنتجات التي

([1])ميساوي عز الدين ، مشاهد مستقبلية لفرضية تفكك الاتحاد الأوربي ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٦.

([2]) بثينة فرج ، الاقتصاد ومستقبل اوروبا الموحدة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات ، ملحق تحولات استراتيجية ، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠ ، القاهرة ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٨-٩.

([3]) كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي ، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة واثره على المنطقة العربية – الاتحاد الاوروبي أنموذجا ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٦ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٢٢-١٢٣.

يثبت استعمال العمل القسري أو عمالة الأطفال في انتاجها ،كل ذلك يدل على قوة الاتحاد في فرض سياسة تجارية موحدة في تعاملاته الخارجية يراعي فيها الأسس والقيم التي قام عليها.[1()]

وقد اثمر ذلك باحتلال الاتحاد الأوروبي للمرتبة الثانية بعد الصين في حجم الصادرات على مستوى العالم لعام ٢٠١٨ ، والمرتبة الثانية كذلك في حجم الواردات بعد الولايات المتحدة الأمريكية العام نفسه . ويعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على القوة الاقتصادية للاتحاد الاوروبي ويعكس المكانة الاقتصادية لكل دولة ، فهو مؤشر مهم يعبر عن قياس مستوى اداء الاقتصاد الوطني ، اذ يقدر الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الاوروبي ب(١٧،٩٥٢،٤٥٦) ترليون دولار وتعد المانيا في مقدمة الدول ال ٢٨ في حجم الناتج المحلي الاجمالي وبقيمة تبلغ (٣،٨٠٦) ترليون دولار ثم تليها المملكة المتحدة ب(٢،٧٥٩) ثم فرنسا ب(٢،٦٠٣) ترليون دولار وايطاليا ب(١،٨٨٦) ترليون دولار ثم اسبانيا ب(١،٢٨١) ترليون دولار .كما في الجدول رقم ٢ الذي يبين التالي :

جدول (٢) قيمة الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من دول الاتحاد الاوروبي وحجم الصادرات والواردات ونصيب كل فرد من الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٢٠

ت	الدولة	اجمالي الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات ٢٠٢٠	واردات السلع والخدمات ٢٠٢٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٢٠
١	المانيا	٣٨٠٦٠٦٠,١٤	١٦٦٧٧١٣,٦٩	١٤٤٦١٨٠,١٨	٤٥٧٢٣,٦
٢	ايرلندا	٤١٨٦٢١,٨٢	٥٣٤٣٢٨,٣٦	٤٠٨٨٨٤,٣٨	٨٣٨١٢,٨
٣	إسبانيا	١٢٨١١٩٩,٠٩	٣٩٢٤٥١,٧٣	٣٧٣٣٥٠,٧٨	٢٧٠٥٧,٢
٤	إستونيا	٣١٠٢٩,٩٧	٢١٦٦٤,١٤	٢١٦٢١,٧٩	٢٣٣١٢,٣
٥	ايطاليا	١٨٨٦٤٤٥,٢٧	٥٥٦٣٠٧,٣	٤٨٧٢٣٦,٩٩	٣١٦٧٦,٢

([1]) How to manage globalisation: EU responses, Website European Parliament,11/9/2019,in:https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/priorities/globalisation/(06/02/2020)

ت	الدولة	اجمالي الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات ٢٠٢٠	واردات السلع والخدمات ٢٠٢٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٢٠
٦	البرتغال	٢٣١٢٥٥,٥٩	٨٤٨٧٢,٢	٨٩٤٢٤,٢٢	٢٢٤٣٩,٩
٧	الجمهورية التشيكية	٢٤٣٥٣٠,٣٨	١٧٤١١١,٨٣	١٥٧٣٠١,٦٢	٢٢٧٦٢,٢
٨	الجمهورية السلوفاكية	١٠٤٥٧٤,١٥	٨٩٦٢٧,٨٩	٨٨٧٨١,٩٣	١٩١٥٦,٩
٩	الدنمارك	٣٥٥١٨٤,٠٢	١٩٣٠٣١,٩٩	١٦٩٩٨١,٨٣	٦٠٩٠٨,٨
١٠	السويد	٥٣٧٦٠٩,٨٧	٢٣٧٧٩٢,٠٢	٢١٤٢٣٩,٠٧	٥١٩٢٥,٧
١١	المملكة المتحدة	٢٧٥٩٨٠٤٠٦	٧٧٦٧٩٩٨٣٥	٧٧٢٤١٤٥٢١٧٥	٤١٠٥٩٢
١٢	النمسا	٤٢٨٩٦٥,٤	٢٢٥٧٣٥,٢٢	٢٠٩٥٥١,٥٢	٤٨١٠٥,٤
١٣	اليونان	١٨٩٤١٠,١١	٦٠٣٩٩,٢٤	٧٤٧٠٢,٢٢	١٧٦٧٦,٢
١٤	بلجيكا	٥١٥٣٣٢,٥	٤١٥٢٤٨,١٤	٤١٢٩١٦,٩١	٤٤٥٩٤,٤
١٥	بلغاريا	٦٩١٠٥,١	٣٨٧٩٣,٢	٣٧٦١٨,٩٦	٩٩٧٥,٨
١٦	بولندا	٥٩٤١٦٤,٦٩	٣٣٠٥٥٤,٦٩	٢٩٠٣٧٤,٥٩	١٥٦٥٦,٢
١٧	رومانيا	٢٤٨٧١٥,٥	٩٢٦٦٥,٤	١٠٣٧٦٨	١٢٨٩٦,١
١٨	سلوفينيا	٥٢٨٨٠,٤	٤١٦٢١,١	٣٦٣٩٧,٢	٢٥١٧٩,٧
١٩	فرنسا	٢٦٠٣٠٠٤,٤	٧٢٩٩٧٢,٩	٧٨٧٦١٩,٦	٣٨٦٢٥,١
٢٠	فنلندا	٢٧١٢٣٣,٨	٩٧٢٦٥,٩	٩٦٢١٨,٦	٤٩٠٤١,٣
٢١	قبرص	٢٣٨٠٤,٣	١٦١٠٤,١	١٧٥٨٤,٥	٢٦٦٢٣,٨
٢٢	كرواتيا	٥٥٩٦٦,٥٨	٢٣٣١٧,٢٩	٢٧٣٦٢,٢	١٣٨٢٨,٥
٢٣	لاتفيا	٣٣٥٠٥,١٩	٢٠١٩٦,٢٢	١٩٨٠٧,٧١	١٧٦٢٠
٢٤	لكسمبورغ	٧٣٢٦٣,٩٨	١٥٧١٧٠,٨٥	١٢٨٧٩٩,٩١	١١٥٨٧٣,٦

ت	الدولة	اجمالي الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات ٢٠٢٠	واردات السلع والخدمات ٢٠٢٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٢٠
٢٥	ليتوانيا	٥٥٨٨٧,٢٧	٤١٣٩٧,٧٩	٣٦٠٠٣,٤٨	١٩٩٩٧,٦
٢٦	مالطة	١٤٦٤٧,٣٨	٢٠٥٩١,٣٦	١٩١٨٣,١٤	٢٧٨٨٤,٦
٢٧	هنغاريا	١٥٥٠١٢,٩٣	١٢٣٤٨٧,٥٢	١٢٠١٤٥,٦	١٥٨٩٩,١
٢٨	هولندا	٩١٢٢٤٢,٣٤	٧١٩٦١٠,٩٦	٦٢٢٧٠٢,٤٧	٥٢٣٠٤,١
المجموع	الاتحاد الاوروبي	١٧٩٥٢٤٥٦١٠	٧٨٨٣٠١٢٩٤١٣٥	٧٢٧٠١٧٤٠٦١٧٥	٣٨٠٣٢٩٩

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع التالي :

– https://data.albankaldawli.org/region

من هنا تظهر القدرة الاقتصادية للاتحاد الاوروبي من خلال الناتج المحلي الذي يقدر بنحو (١٥)تريلون دولار ويعزز ذلك توفر الثروات الطبيعية ، الموارد الاولية ومصادر الطاقة والتطور التكنولوجي . لذلك يتبين كيف على الدول الأعضاء ممارسة اختصاصها إلى المدى الذي لا يمارس فيه الاتحاد اختصاصاته. و يجب على الدول الأعضاء ممارسة إلى الحد الذي يقرره الاتحاد التوقف عن ممارسة اختصاصها : السوق الداخلية ، جوانب السياسة الاجتماعية ، سياسة التماسك ، الطاقة ، النقل ، البحث والتطوير ، سياسة التنمية ، ويمكن للدول الأعضاء تنسيق السياسات الاقتصادية داخل الإتحاد تحقيقا لهذه الغاية حسب التدابير العامة التي يتخذها المجلس الأوروبي .

ودعم الاختصاص بين الإتحاد والدول الأعضاء ، فإن للاتحاد الصلاحيات للقيام بإجراءات لدعم وتنسيق واستكمال اجراءات الدول الأعضاء , هذا عادة ما يكون في المجالات التي لها علاقة بالثقافة والصحة والرياضة والسياحة . و القرارات التي يتخذها الإتحاد الأوروبي بشأن الميزانية المالية تتبع على شكل

الخطوات التالية ، (المؤسسات الاوروبية ، المفوضية الاوروبية ، المجلس الاوروبي ، البرلمان الاوروبي) ' اما مصادر ميزانية الإتحاد الأوروبي فهي (٩٨ ٪) من الموارد الخاصة ، أي موارد خاصة تقليدية و من الرسوم الجمركية بشكل أساس على الواردات من خارج الإتحاد الأوروبي . ويأتي ايضا (الاطار المالي المتعدد السنوات) و هو برنامج مالي يمتد لسبع سنوات و هناك نوعين من سقف المدفوعات فيها ، النوع الأول وهو السقف السنوي و هو يخصص خلال سنة و تمتد مدة الصرف لعدة سنوات مالية والنوع الثاني هو سقف الإنفاق السنوي الإجمالي وهي مبالغ مالية مصرح بصرفها خلال سنة معينة .[1]()

2_ مجالات السياسات الاقتصادية الاوروبية المشتركة : يمكن ايجاز السياسات الاقتصادية المشتركة بأنها هي السياسات التي تنازلت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما عام ١٩٥٧ عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة الاوروبية التي تقوم بتطوير سياسه اقتصادية مشتركة ، وتصبح ملزمة لتلك الدول اهمها)السياسة التجارية المشتركة ، سياسة الزارعة، سياسة المنافسة، سياسة المواصلات) ، اذ سبق ان قامت مجموعة من الدول الاوروبية بإنشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وذلك بهدف اقامة سوق مشتركة ، الا ان الجماعة لم يتحقق هدفها بالكامل ، وذلك نتيجة جملة من المعوقات ، اهمها حرية حركة العمالة والخدمات وارس المال ، حتى بدأت الدول الاعضاء تشعر بضرورة استكمال مشروعها فجاء المشروع الاوروبي الوحدوي او السوق الموحدة سنة ١٩٩٢ ، الذي جاء لإزالة المشكلات التي تعيق تحقيق السوق المشتركة . [2]()

جاءت سياسة الجوار الأوروبية للبلدان الشريكة في عام ٢٠٠٤ لتتيح إمكانية أكبر للوصول إلى السوق والإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي ومعاييره ووكالاته وبرامجه الداخلية ، كما تعود علاقات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاستثمارية والتجارية مع جيرانه بالفائدة المتبادلة على الجانبين. ومن أهداف سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها المساهمة في الاستقرار في البلدان المجاورة من خلال التنمية الاقتصادية .

([1]) عبد الناصر محمد سرور وابراهيم يوسف عبيد ، معضلة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي واثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية الاقليمية ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٨.

([2]) رقيق رجاء ، السياسة الطاقوية للاتحاد الاوروبي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي (ام البواقي) ، الجزائر ، ٢٠٢٠، ص ٣٤.

فالأسواق المفتوحة والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة، وهي عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المجاورة .[1] ، وذلك عدة مجالات كما يلي :

أ : الزراعة والتجارة :

وهي من أهم السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي كونها تستوعب حوالي نصف ميزانية الاتحاد، وتهدف إلى تحقيق عدة أهداف، كان من أهمها : توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بسعر معقول مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي. إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية ، وضع نظام للأسعار ، وضع سياسة زراعية تحمي الواردات من الدول غير الأعضاء من خلال فرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى لا تباع بسعر أقل من سعر المنتجات الأوروبية ، فضلا عن تدعيم الصادرات الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق بين السعر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات دول الاتحاد الأوروبي وبرزت جوانب سلبية ومشكلات فيما بعد في هذه السياسات الزراعية [2].

فضلا عن دول الاتحاد الاوروبي قوة كبيرة في المنظمات الاقتصادية الدولية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية ، اذ يعد الاتحاد الاوروبي قوة تجارية عالمية ، احتل فيها المرتبة الاولى عالميا وحقق بسنة (٢٠٠٦) مانسبته ١٩٪ من المبادلات التجارية العالمية ، كما يعد الاتحاد الاوروبي اول قطب عالمي للاستثمارات الخارجية المباشرة ، ويقوم بتصدير عدة مواد اهمها الالات ومعدات النقل ومواد مصنعة ومواد كيميائية ومعادن طاقوية .[3] ويؤيد الاتحاد الأوروبي تكاملاً اقتصاديا أقوى مع الشراكة الشرقية، ولا سيما شركاء اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق، وكذلك مع الجوار الجنوبي . ويعمل الاتحاد الأوروبي مع

([1]) تمرابط إيمان ، رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ومستقبل الوحدة الاوروبية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، بيروت ، العدد ٨ ، ٢٠١٧ ، ص ٧٩ .

([2]) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية – الاوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢.

([3]) نبيل زغبي ، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، ٢٠١٢ ص ص ٧٨– ٨٠.

الشركاء التجاريين المجاورين على زيادة تطوير علاقاتهم وزيادة الفوائد لكلا طرفي تلك الاتفاقات إلى أقصى حد[1] .

كما تعني التجارة المزيد من فرص العمل، وفقر وعدم المساواة أقل سواء في الاتحاد الأوروبي أو في جوارنا. ويستفيد الاتحاد الأوروبي من القرب الجغرافي، والعلاقات الثقافية واللغوية مع بلدان الجوار الجنوبية التي تسهل هذا التكامل الاستراتيجي الاقتصادي والتجاري . والتجارة والاستثمار ضروريان لإطلاق إمكانات المنطقة . ويبين الجدول رقم (٣) حجم الصادرات للدول ومنها الاتحاد الاوروبي لسنة ٢٠٢٠.

الجدول رقم (٣)حجم الصادرات للدول ومنها الاتحاد الاوروبي لسنة ٢٠٢٠.

الدول	حجم الصادرات
الصين	١٦,٨٠٪
الاتحاد الاوروبي	١٥,٦٠٪
الولايات المتحدة الامريكية	١١,٢٠٪
اليابان	٥٪
كوريا الجنوبية	٤,١٠٪
بقية دول العالم	٤٧,٣٠٪

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على : – باسم راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦.

ب : الطاقة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر .

فيما يخص مجال الطاقة فتعد الطاقة النووية مصدرا مهما من مصادر الطاقة لاكثر من نصف الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، اذ تحوز دول الاتحاد على ١٤٪ من مجموع المفاعلات النووية على المستوى العالمي لتوليد الطاقة الكهربائية ، اذ يمتلك الاتحاد الاوروبي ١٢٩ مفاعل نووي نشط في ١٤ دولة

(1) باسم راشد ، الاقتراب التفاعلي للحفاظ على وحدة اوروبا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، ملحق تحولات استراتيجية ، العدد ٢٢٠ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥ .

، فضلا عن وجود اربع مفاعلات نووية قيد الانشاء في كل من فرنسا وسلوفاكيا ، فتستعمل الطاقة النووية في الاتحاد الاوروبي لغرض تزويد الكهرباء ويتم توظيفها ايضا من قبل دول الاتحاد في قطاعات عدة ، مثل القطاع الصناعي والطبي والزراعي والبحث العلمي و تميز الاتحاد الاوروبي كونه اللاعب الرئيسي في المجال التقني منخفض الكاربون .[1] أن التحديات البيئية والمناخية تتطلب إجراءات عاجلة من قبل الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية للوفاء بمساهماتها المحددة وطنيًا في اتفاقية باريس وتحديث اقتصاداتها.[2]

ج:العلوم والتكنولوجيا و الرقمنة

إن أوروبا الملائمة للعصر الرقمي هي واحدة من أهم الأولويات السياسية للمفوضية الأوروبية، وتهدف إلى تمكين الشعوب من خلال جيل جديد من التكنولوجيات. وشدد الاتحاد الأوروبي على أن الوجود الرقمي القوي في سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي سيمكن من النمو ودفع التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أكد الاتحاد الأوروبي أيضًا التزامه بمواصلة الاستثمار في التحول الرقمي لبلدان الشراكة الشرقية، بما يتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وأفضل الممارسات، من خلال ٢٠٢٠ (وثيقة العمل المشتركة) التعافي والمرونة والإصلاح : أولويات الشراكة الشرقية لما بعد عام ٢٠٢٠. [3]

ثانياً_ التحديات الداخلية التي تواجه الدول الاوروبية :

لم تكن الازمات الاقتصادية منحصرة في الاتحاد الاوروبي ، بل طالت العالم اجمع ، لكن اثارها تفاوتت بين دولة واخرى ، كما تختلف أساليب مجابهتها وتخطي نتائجها ، وكان الاتحاد الاوروبي من اكثر النظم الاقتصادية تأثرا بها ، ولاسيما ان دولا (كاليونان) لم تستطع تخطي التبعات الناجمة عن الازمة الاقتصادية ، ان السياسات الاقتصادية والمالية كانت تشكل جوهر عملية الاندماج في اوروبا ، غير ان موقع هذا

([1]) قصي نوري حبتور ، تحليل جغرافي – سياسي للاتحاد الاوروبي للمدة من ٢٠١٠–٢٠٢٠ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الاساسية ، قسم الجغرافية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢٢ ، ص ٧٠.

([2]) كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤.

([3]) باسم راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

النشاط الانتاجي المهم في التجربة الاوروبية طرأ عليه تطور كبير وتعين على سياسات التكامل ان تواكب هذا التطور والتكييف معه .[1]

اذ يواجه الاتحاد الاوربي عدة تحديات على المستوى الداخلي ، ولعل أبرز التحديات التي تزامنت مع الانطلاقة الفعلية للاتحاد الأوروبي بمسماه الجديد هي مسألة توحيد السياسة النقدية وإصدار عملة أوروبية موحدة , ذلك ان تحقيق التكامل النقدي يتطلب توحيد عملات دول الاتحاد بعملة واحدة ، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي موحد، ووجود سلطة نقدية واحدة تتولى تحديد السياسة النقدية [2] وكان من ابرزها التحديات الاتية :

1_ التحديات التنظيمية . برزت أمام الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات السياسية التي تتعلق بالدول الأعضاء وبالنظم والقواعد والآليات المتبعة من قبل مؤسسات الجماعة الأوروبية، فرغم كل الجهود المبذولة لحل المشكلات بقيت التحديات السياسية الداخلية محجوزة للدول الأعضاء لايجوز للمؤسسات الأوروبية المشتركة أن تتدخل فيها أو تقترب منها والتي كانت تتعلق بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي . وهناك مشاكل لازالت معلقة مثلا الشركات التي لازالت تواجه مشاكل في بيع السلع والخدمات في الأسواق الأوروبية . كما ان هناك بعض المهن التي لازالت تواجه عرقله في الاعتراف بشهاداتها خارج البلد. واليوم بدات السياسة الرقمية في السوق الداخليه لذا فحان الوقت لتبديل الكثير من الأمور التقليدية ، هذا فضلا عن مستقبل أوروبا بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي) البريكست (كلها عوامل تعرقل السوق الداخلية الأوروبية . فجاءت المشاكل لمايلي :

أ. المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستور الأوروبي باتت تتسم اليات وعمليات صنع القرار بقدر كبير من التعقيد ، ذلك بسبب الطريقة التي انشئت فيها ، ولايمكن اغفال حقيقة مفادها ان عمليات التوسيع الرأسي

([1]) ايمن حبيبة ، وبوخلوط حنان ، الاتحاد الاوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة العربي التبسي ،(تبسة)، الجزائر ، ٢٠١٦، ص ٤٣-٤٤.

([2]) ناصر حامد ، عمليات الاندماج الاقتصادي في أوروبا فرص وتحديات التوسع الراهن، الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات، عبر الرابط الإلكتروني :

www.siyassa.org/siyassa /Ahram/2005/1/1

والافقي ، قد القت بظلالها على عملية صنع القرار للاتحاد ، فكرة الدستور الأوروبي ملغية بعد رفضها في عدد من الدول الأعضاء، إلا أنه من المفيد الوقوف عند بعض أهم النقاط[1] المتعلقة بالخلاف حول هذا الدستور، والتي تتلخص بالآتي :(تحديد الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء والتي قسمت إلى اختصاصات أصلية كالسياسة النقدية واختصاصات مرتبطة بالدول الأعضاء كالثقافة والتعليم ، مبدأ التناوب الدولي على رئاسة الاتحاد، و استحداث منصب رئيس دائم، ومدى صلاحياته المتعلقة تنسيق عمل الاتحاد وغيرها من النقاط الخلافية الموجودة).

ب- المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي حاولت معاهدة الاتحاد الأوروبي ماستريخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وبخاصة أن عقد التسعينيات من القرن العشرين تخللته تحديات سياسية داخلية كانت تظهر عدم قدرة هذه الآلية على توفير الاستجابة المناسبة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية ، حيث كان أقصى ما توصلت إليه آلية التعاون السياسي الأوروبي هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة أما المجالات الأخرى فقد تصرفت فيها الدول بشكل منفرد .

ج- التحديات الناجمة عن دخول بعض دول اوروبا الشرقية: من التحديات المهمة التي تواجه الاتحاد دخول دول أوروبا الشرقية (بولندا والمجر والتشيك) لعضوية الاتحاد ، وهي الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة الامريكية صفة أوروبا الجديدة، بينما الدول الأخرى وخاصة فرنسا وألمانيا بأوروبا القديمة . ومن المعروف ان تلك الدول كانت خاضعة للنظام الشيوعي ، وأصبحت تعتنق الان القيم الأمريكية وتؤيد السياسة الأمريكية ، مما جعل بعض المراقبين في فرنسا يتهم تلك الدول وعلى رأسها (بولندا) ، بأنها بمثابة حصان طروادة لأمريكا داخل الاتحاد الأوروبي [2] .

فمتوسط دخل الفرد في هذه الدول لايزيد عن(٤٣٪) من معدل دخل الفرد في بلدان الاتحاد الخمسة عشر القدامى التي يصل متوسط دخل الفرد فيها الى (٢٣٢١٠)يورو بينما لايزيد بالنسبة لدول اوروبا الشرقية

([1]) عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني ، الاتحاد الاوربي والعلاقات اليمينية الاوربية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١١ ، ص ٢٣-٢٢ .

([2]) رونالد تريسكي ، جون فان اودينارن ، ترجمة : طلعت الشايب ، السياسة الخارجية الاوروبية (هل مازالت اوربا مهمة) ، ط١ ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٤- ١٤٦ .

(١٠٧٠٠) يورو، ولعل صورة التفاوت تزداد وضوحاً اذا ماعلمنا ان متوسط دخل الفرد في لوكسمبورغ يبلغ (٤٤) الف يورو في العام، وينخفض ليصل الى (٢٤) الف يورو في ألمانيًا و (١٩) الف في اسبانيا، أمًا في بولند فيبلغ (٩) الاف في عام ٢٠١٩، ويشير الخبراء الاقتصاديين الى ان الاسباب الرئيسة لهذا التفاوت عائدة الى تباين القوة الشرائية ونفقات المعيشة، ولو اننا اجرينا مقارنة بين انضمام بلدان اوروبا الشرقية للاتحاد وبين انضمام اسبانيا والبرتغال من ناحية الدخل .[1] لوجد ان الاسبان والبرتغاليين حين انضموا للاتحاد الاوروبي كان لهم دخل يمثل مايقرب ومن (٧٠٪) ومن المعدل السائد داخل الاتحاد الاوروبي، اما سكان اوروبا الشرقية فأن نسبة الدخل بلغت (٤٣٪) بالرغم من كون دول اوروبا الشرقية اضافت للاتحاد الاوروبي مانسبته (٢٩٪) من عدد سكانه، بيد ان وزنهم الاقتصادي يقع في مرتبة تتوسط بين بلجيكا وهولندا أي مايقرب من (٥٪) من الاقتصاد الاوروبي.

د- المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية واتخاذ القرار في الاتحاد الاوروبي : يعتمد الاتحاد الأوروبي نظامًا للتصويت داخل مؤسساته كان هو السبب المباشر في حصول مشكلات أوصلت الحال إلى التنازع حول حصص التصويت التي تخصص لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتقد أن الدول الأكبر تستحق حصة أكبر في التصويت من الدول الأصغر منها , إذ يشكل توزيع الأصوات داخل المجلس الوزاري الأوربي (الذي يعد الهيئة المعنية باتخاذ القرار)، وكيفية احتسابها بصورة تعكس الحجم السكاني لدول الاتحاد، إحدى التحديات المهمة التي تستوجب استراتيجيات معينة كونها تعكس تخوفاً من بعض الدول الصغيرة في الاتحاد من احتمالية تهميش دورها وحقها بالتصويت ، فالدول الاعضاءً في تحاول التخفيف من تكاليف تبني هذه السياسات الجديدة وتعظيم منافعها وتاثيرها على صناعة السياسات المشتركة على المستوى الاوروبي .[2] وهو ما قاد الدول الأوربية الكبرى للمطالبة بالمزيد من النفوذ خوفاً من تكتل الدول

([1]) مهند حميد مهيدي صالح ، الاثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا(دول اوروبا الشرقية انموذجا) ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، ٢٠١٩ ، ص ١٦٥.

([2]) Ruben Wong , The Europeanization of French foreign policy ;France and the EU in East Asia(2006) , PalagraveMacamillan , Basingstoke p.7-12.

الصغرى والأعضاء الجدد حول مختلف القضايا. فألمانيا التي تمتلك (١٠) أصوات تصر على زيادة حصتها بفضل حجمها السكاني المتزايد إذ يزيد عدد سكانها بمقدار (٢) مليون نسمة عن أية دولة أخرى بالاتحاد .[1]

2_ التحديات الاقتصادية : من ضمن مساعي الاتحاد الاوروبي في تقويه اقتصاده مثلا ، وقعت دول الوحدة الأوروبية اتفاقية(ماستريخت) في شباط) ١٩٩٢ (تمخضت عنها مع بداية عام) ١٩٩٣ (محاولات جدية لتكوين السوق الأوروبية الموحدة ثم صدرت العملة الأوروبية الموحدة اليورو في عام) ١٩٩٩ (بشكل ابتدائي، بديلة للعملات الوطنية، الأمر الذي عبر بالطبع عن تعزيز الاقتصاد الأوروبي على مستوى العالم[2].

لكن التحديات الاقتصادية لاحقت سياسة الاتحاد الأوروبي والتي كان من أبرزها التحديات الآتية :

أ- اثار العملة الاوروبية على القطاع المصرفي : خلقت العملة الاوروبية احتدام المنافسة المصرفية من ناحية استقطاب الخدمات والتنسيق المالي فيما بينها ، وفتح واستحداث مراكز وفروع مصرفية جديدة وشدة المنافسة بين المصارف انعكس على انخفاض مستوى ربحية تلك المصارف نتيجة انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية وتقليص الفروق في نسب العمولة بين مصارف الدول الاعضاء ، فضلا عن ازدياد حركة انتقال رؤوس الاموال لاستكمال عمليات تحرير كافة المعاملات المالية .[3]_واجهه الاتحاد الاوروبي تحديات اقتصادية عدة وهي تؤثر على وضعه ومستقبله الاستراتيجي والاقتصادي ، بدا من ازمة الديون ثم البطالة التي تعد من التحديات التي تتطلب تامين وظائف مؤهلة والتضخم الذي يمثل التضخم مشكلة واضحة نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية، والذي أثر على القدرة الشرائية عند المستهلكين من الافراد ، نتيجة تزايد الاسعار

---

[1] the Applying Research. Integration European for Institute Flers de Alecu Nicole, Müller Patrick (Working , Mechanisms and Dimensions Policy: Foreign of Study the to Europeanization of Concept .2009 November.09 20 No.05/ Paper

[2] ابراهيم اسماعيل كاخيا ، الوحدة الاوربية مصاعب وحلول ، مجلة الدفاع العربي ، دار الصياد ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ص ٤٢-٤٣.

[3] محمد دحام كردي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨-٧٩.

مقابل معدل الاجور وتراجع الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد ، فضلا عن تحدي الطاقة الذي يعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاتحاد الاوروبي لافتقاره لسياسة موحدة للطاقة . [1]

ب- الأزمات المالية العالمية : أن الازمات المالية والاقتصادية التي عانت منها بعض دول الاتحاد الاوروبي في منطقة اليورو بينت ضعف الاتحاد الاوروبي في حل المعضلات في هيكلية الاقتصادات الاوروبية كالبطالة وانخفاض معدلات الفائدة والتضخم وغيرها من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الاوروبي . فجاءت ازمة الديون التي ادت الى ان تعاني العديد من دول الاتحاد الاوروبي من حجم مديونية عالية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية سنه ٢٠٠٨، والتي ادت الى ركود اقتصادي اوروبي غير معهود، مما ادى بالحكومات الى ضخ الكثير من الاموال لتحفيز الاقتصاد لكنها فشلت مما جعلها تتوجه الى الاستدانة . وأزمة الديون السيادية (٢٠١٠- ٢٠١٢) في دول منطقة اليورو .[2] فجاء التقرير الصادر عن مكتب الاتحاد الاوروبي لعام ٢٠١٤ الذي حدد اهم اولويات الاتحاد الاوروبي وكذلك وضع الخطط المستقبلية القصيرة المدى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهي كالتي : (الوضع المالي ، القروض المالية ، القدرة التنافسية ، العمالة والتطور الاجتماعي ، فضلا عن الادارة العامة . [3] ومن اهم القطاعات المساهمة في الدخل الاقتصادي هي القطاعات الزراعية والصناعية وتعد السياسات الزراعية هي الاهم والانتاج الزراعي المساهم الاكبر في الاقتصاد الاوروبي ، واستنادا الى هذه المعطيات الاقتصادية التي تتمتع بها دول الاتحاد الاوروبي تبين انها قادرة على تشكيل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية ، ويظهر ذلك من خلال تعامل دول الاتحاد الاوروبي مع غيرها من دول العالم .[4]

([1]) رقيق رجاء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.

([2]) ليلى لولاشي ، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ، المجلة الجزائرية للامن الانساني ، جامعة باتنه ١،المجلد ٦ ، العدد ٢ ،٢٠٢١ ، ص ص ٨٣٥- ٨٣٦.

([3]) صدام مرير الجميلي ، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٢١- ٢٢٣.

([4]) محمد المقداد و صايل السرحان ، الاتحاد الاوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة ال البيت ، الاردن ، المجلد ١٩ ، العدد ٢، ٢٠١٣ ، ص ٢٧ .

ثالثاً_ التحديات الخارجية التي تواجه دول الاتحاد الاوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

١- تصاعد القوة الروسية :

صعود القوة الروسية وسط سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التوسعية، وأحلام بناء إمبراطورية روسية جديدة في اعقاب ضم جزيرة القرم . وهو ما يعني أن أوروبا ستواجه زيادة الإنفاق الدفاعي ، وهو ما سيضغط أكثر على بنود الإنفاق الاجتماعي والضمانات المعيشية خلال السنوات المقبلة وان ابرز سمه للتحدي الاوروبي هو استمرار تحديها للولايات المتحدة الامريكية [1] . وعليه فإن العلاقة بين الاتحاد الاوروبي وروسيا خلال العقدين الاخيرين مرت بفترات صعود ونزول وأزمات حادة اثرت على حالة الشراكة التي تربط بين الطرفين مما زاد اليقين في كل ازمة لدى الاتحاد الاوروبي ان الولايات المتحدة الامريكية هي الشريك الاستراتيجي الاهم للاتحاد .

٢- السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية تجاه الاتحاد الاوروبي

قام الاتحاد الاوروبي بالتفكير بالتقدم الى الامام والاستقلالية عن الولايات المتحدة واثبات نفوذها وقدراتها ووضع سياسة جديدة تهدف الى اعادة الانتشار الاوروبي في المناطق الدولية من خلال التعاملات الاقتصادية والمساعدات المالية والعسكرية .[2] لذلك تهدف السياسة الامريكية الى تقسيم الراي الاوروبي وكسر أي محاولة لعزل الامن الاوروبي عن الامن الامريكي ، اما منظور الاتحاد الاوروبي وسلوكه تجاه الولايات المتحدة الامريكية فيكمن في ان جميع دول الاتحاد الاوروبي تميل للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية وان الاتجاه الغالب يفضل اعطاء هذه العلاقات طابعا تشاركيا مع اضفاء نوع من التكافؤ على هذه الشراكة .

---

[1] (الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد ,جامعة الشرق الاوسط ,كلية الاداب –) معن عبدالعزيز الريس والعلوم قسم العلوم السياسية , الأردن ,٢٠١٤ , ص ص ٣٣-٣٤.

[2] (جون بيندر وسايمون اشرورد ، ترجمة خالد غريب علي ، الاتحاد الاوروبي (مقدمة قصيرة جدا) ، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ٢٠١٥، ص ص ٣٤-٣٦.

٣- مشاكل الهجرة واللجوء انتجت قضية الهجرة واللجوء مجموعة من الأزمات الاقتصادية والانقسامات داخل دول الاتحاد الأوروبي . ورغم أن الاقتصادات الأوروبية بحاجة إلى هذه الهجرة في المستقبل ، بسبب تناقص عدد المواليد وتزايد عدد كبار السن وهو ما يعني عملياً، أن الاقتصادات في عدد من دول الاتحاد الأوروبي لن تجد في المستقبل الأيدي العاملة الشابة لشغل الوظائف ، وبالتالي دفع الضرائب للدولة لتمويل ودعم دولة الرفاه وبنود الضمانات الاجتماعية والمعاشية لكبار السن .([1])

٤- الارهاب هناك اراء متضاربة في الاّتحاد الأوروبي حول الهجرة، فالأحزاب اليساريّة تعتبر أن تنظيم "داعش الارهابي "يريد جذب الأوروبيّين إليه وليس تصدير مقاتليه إلى أوروبّا، وبالتّالي لا علاقة للمهاجرين غير الشرعيّين بالإرهاب، ان الحرب ضد الإرهاب التي تخوضها العديد من دول القارة الأوروبية . واثرت السياحة والأعمال التجارية في المجالات الاقتصادية والترفيهية ، ّوالاستفتاء الذي حدث في بريطانيا كانت قضية الهجرة العامل الأهم للتصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد، في ظل عدم الرضا عن زيادة أعداد المهاجرين، خاصة من وسط أوروبا، بعد توسع الاتحاد شرقًا في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، كأكبر دليل على ذلك خاصة وأّ ن هدا الانسحاب قد مثل تحدياً كبيرا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي.[2()]

الخاتمة والاستنتاجات :

أصبح الاقتصاد الأوروبي في الوقت الحاضر في حالة من التوازن الدقيق بين الركود والنمو . اذ اثرت الاحداث والتغييرات على ثقة المستهلك من خلال تعميق حالة عدم اليقين ورفع أسعار الطاقة والسلع الأساسية ، وهبطت مؤشرات ثقة المستهلكين الذي تصدره المفوضية الأوروبية الى ادنى مستويات منذ بداية الجائحة. هذه الحال أشبه بالوقوف على حد سكين ماض ، لأن صناع السياسات الأوروبيين عاجزون تماما عن السيطرة على النتيجة .

([1]) عثمان الحسن محمد ، وياسر عوض المبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٢.

([2]) مجموعة مؤلفين ، تحرير : محمد عربي لادمي ، مستقبل الاتحاد الاوروبي في طل تنامي النزعة القومية الوطنية ، ط ١ ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية ، براين ، ٢٠١٨ ، ص ١١٣.

كما ان نجاح سياساتها الاقتصادية والتجارية لايعني ان تكون تلك السياسات قادرة على مواجهة التحديات الاخرى ، الامر الذي قد يزيد من تلك التحديات لاختلاف السياسة الاقتصادية للاعضاء الجدد عن السياسات الاقتصادية المشتركة الاخرى المتفق عليها ، وان الاتحاد الاوروبي سوف يصبح اكثر تنوعا وتعددا في الاتجاهات والسياسات وبالتالي النتيجة لايستطيع ان يعبر عن سياسة واردة مشتركة واحدة وعلى كافة الاصعدة اقتصاديا ثم سياسيا وامنيا . وقد اثبتت الازمات الاقتصادية كيف هي القدرة الاوروبية الكامنة للتعامل مع الازمات . ولكن بالمقدار ذاته عرف قادة الاتحاد الاوروبي خطورة بناء القدرات المحلية على القواعد الوطنية والقومية على حساب متطلبات بناء وحدة القارة الاوروبية مما سيؤدي الى تآكل الاتحاد الاوروبي من الداخل . واذا كان باستطاعة قادة الاتحاد الاوروبي بذل جهود كثيفة ومركزة لمراعاة المؤثرات الاقتصادية والجغرافية في البناء الاوروبي والتصدي للتحديات الداخلية والخارجية في البيئة الدولية .

لذلك توصل البحث لعدة استنتاجات تمثلت بالتالي :

1. تعد التجربة الاوروبية نموذج مثالي للتكامل الاقتصادي ، وهي نتاج محاولات متكررة ومتعاقبة استغرقت نصف قرن قامت بها الدول الاوروبية للوصول الى تلك المرحلة من التكامل والاندماج ، وقد تمكنت من التحول من تكامل اقليمي يعد صغيرا نسبيا الى تكامل اقتصادي نقدي في نفس الوقت .

2. الاتحاد الاوروبي قوة كبيرة اقتصاديا وتجاريا وقد استطاع ان يندمج اقتصاديا وتجاريا (بسياسات اقتصادية ومالية مشتركة) وعمل كسوق ل ٢٨ دولة ، كما هو اكبر مصدر لانتاج الخدمات والسلع المصنعة في العالم ، ويعد شريك تجاريا لحوالي ٨٠ دولة في العالم، اذ تمتع بعدة عوامل ومحددات ومعالم قوة التي كان لها اثر ايجابي في جعله ذو دور مؤثر في علاقاته الدولية مع المحيط العالمي . فكان لهذه العوامل والمقومات الاقتصادية التي استندت قوتها الى السياسات الاقتصادية المشتركة في قطاعات التجارة ، الاستثمار ، القدرات الانتاجية ، التجارية و التصنيعية اثرا ايجابيا في وزن ودور الاتحاد الاوروبي على الساحة الدولية .

3. واجهت السياسات الاوروبية الاقتصادية المشتركة في ظل تغييرات النظام الدولي الجديد عدة تحديات داخلية وخارجية منذ عام ٢٠٠٨ بدأت بالازمات المالية العالمية ، وانعكاساتها على اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي ، ثم بروز أزمة اللاجئين وتدفقهم إلى حدود الدول الاوروبية ، فضلا عن ظاهرة

الارهاب في مدن أوروبية عدة ، وهو ما جعل العديد من المحللين يتنبؤون بخروج عدة دول اخرى من الاتحاد الاوروبي كاليونان واسبانيا وايطاليا ..الخ و خروج بريطانيا ونجح في استفاء الخروج من الاتحاد الاوروبي.

4. لا شك أن قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك والتصدي لمعالجة هذه التحديات تعتمد على استعداد البلدان الأعضاء ، فرغم أن ذلك سيمثل اختبار حاسم امام الدول الاوروبية ، فيما إذا كانوا على استعداد لدعم مشاريع البنية الاقتصادية الأساسية الرئيسة التي تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة جميعها .